# الباب الثاني

# المقصور والممدود

مباحث الباب:

1- تقسيم الاسم من حيث الصحة والاعتلال.
2- الاسم المقصور.
3- الاسم الممدود.
4- قصر الممدود ومد المقصور في الضرورة.

1- تقسيم الاسم من حيث الصحة والاعتلال:

ينقسم **الاسم المتمكن** بالنظر إلى آخره من حيث الصحة والاعتلال إلى أقسامٍ خمسة:

1- **الصحيح:** وهو ما آخرُه حرفٌ صحيحٌ، نحو: رجل، بلد، طيِّب، نبات، ولد، يمن، موت، بيت، بئر، ماء، جمل، ناقة.

2- **الشبيه بالصحيح:** وهو ما آخرُه واوٌ أو ياءٌ قبلهما ساكنٌ، نحو: دَلْوٍ، وظَبْيٍ، وطَيٍّ، وبَوٍّ، ومرضِيٍّ، ومغزُوٍّ.

3- **المنقوص:** وهو ما آخره ياءٌ لازمةٌ مكسورٌ ما قبلَها، نحو: الساعي، والمحامي، والقاضي، والمدَّعي.

4- **المقصور:** وهو ما آخره ألفٌ لازمةٌ[1]، نحو: الفتى والعصا، بخلاف نحو: (إذا)؛ فإنَّه مبني، و(أخاك)؛ فإنَّ ألفَه ليست لازمة بل تنقلب واوا في الرفع وياء في الجر، فلا يسمى مقصورًا.

5- **الممدود:** وهو ما آخره همزة بعد ألف زائدة كـ: كساء ورداء، بخلاف نحو: (أولاءِ)؛ فإنَّه مبني، وشاء، فلا يسمى ممدودًا.

***

واعلم أنَّ قَصْرَ الأسماءِ ومدَّها ضربان: الأول ليس له ضابط ينقاس، إنَّما يُدْرَكُ من جهة النَّقل والسماع، وهذا ليس من شأنِ النَّحويِّ أنْ يذكره من حيث هو نحوي، بل هو من وظيفة اللغوي، وقد وضعوا في ذلك كتبًا بعنوان المقصور والممدود، والثاني له ضوابط يقاس عليها، فهو قياسيٌّ، «وهذا هو اللائق بكتب النحويين؛ لأنهم إنَّما يتكلمون فيما كان مقيسًا من اللغة».

والحديث في هذا الباب عن ضوابط المقصور والممدود القياسِيَّيْنِ، وهي إنما ترد فيما كانت لامه ألفا؛ أمَّا المقصور الذي ألفه زائدة والممدود الذي همزته زائدة فتمييزهما يرجع إلى السماع فقط، ولذلك صبَّ الموضح كلامَه على النوعِ الأول فقال: «ضابطُ البابِ عندَ النَّحْوِيِّينَ: أنَّ الاسمَ المعتلَّ بالألفِ ثلاثةُ أقسام»، وهي المقصور القياسي، والممدود القياسي، والسماعيُّ منهما، ولم يجعل السماعيَّ قسمين اختصارًا؛ لأنه ليس مقصودًا بالذكر لما سبق من أنه وظيفة اللغوي.

***

2 ـ الاسم المقصور:

**أما المقصور القياسي** فهو ما له نظيرٌ في الصحيح الآخر يجبُ فتحُ ما قبلَ آخرِه قياسًا[2]، وله أمثلة منها:

1- كونه مصدرَ(فَعِلَ) اللازم، نحو: جَوِيَ جَوًى، وهَوِيَ هَوًى، وعَمِيَ عَمًى، فإنَّ نظيرَها من الصحيح الآخر:فرح فرحًا، وبطر بطرًا، وأَشِرَ أَشَرًا، وفتح ما قبل آخرها واجبٌ مطرد؛ لأنَّ(فَعِلَ) اللازمَ قياسُ مصدرِه (فَعَل) بفتحتين.

---

([1]) سواء أكانت ألفه منقلبة عن أصل نحو الفتى أم كانت زائدة نحو الدنيا، وكذا يُقال في الممدود سواء أكانت همزته أصلية أو منقلبة أو زائدة.

([2]) أشار ابن مالكٍ إلى هذا النوع بقوله:

إذا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا وكان ذا نَظِيرٍ كالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ المعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِياسٍ ظاهِرِ

2- ومنها (فِعَل) جمعًا لـ(فِعْلَة)؛ نحو: فِرْيَة وفِرًى بمعنى الكذب، ومِرْيَة ومِرًى بمعنى الجدال، فإنَّ نظيرَه مِنَ الصحيح: قِرْبَة وقِرَب.

3- ومنها: (فُعَل) جمعًا لـ(فُعْلَة)؛ نحو: دُمْيَة ودُمًى، وهي الصور المنقوشة في الحائط، وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه، ومُدْيَة ومُدًى، وهي السكين، وزُبْيَة وزُبًى، وهي الحفيرة تحفر للأسد، وكُسْوَة وكُسًى، فإنَّ نظيرها مِنَ الصحيح: حُجَّة وحُجَج، وقُرْبَة وقُرَب[3].

4- ومنها اسم مفعول، ما زاد على ثلاثة نحو: مُعْطًى، من الرباعي، ومُقْتَفًى مِنَ الخماسي، ومُسْتَدْعًى مِنَ السداسي، فإنَّ نظيره مِنَ الصحيح: مُكْرَم، ومُحْتَرَم، ومُسْتَخْرَج.

**وأمَّا المقصور السماعي** فهو ما لا نظير له من الصحيح ملتزَمٌ فيه فتحُ ما قبل آخره، فمن المقصور سماعًا، الفَتَى واحد الفتيان، والسَّنا: الضَّوءُ، والثَّرى بالمثلثة: التُّرابُ، والحِجَا بكسر الحاء المهملة وبالجيم: العَقْل، وهو صفة يميَّزُ بها بين الحَسَنِ والقبيح.

فهذه الأسماء ونحوُها وإنْ كان لها موازِن من الصحيح كـ(بَطَل) و(عِنَب) مقصورةٌ سماعًا؛ «لأنَّ مُوازِنَها المذكور ليسَ نظيرَها، إذ لم يجتمِعا في مصدريَّةٍ، ولا جمعٍ، ولا آلية ونحوِ ذلك، كما اجتمع نحوُ: الجوَى والأسَف، ونحوُ: المِرْمَى والمِغْزَل، ونحو: الدُّمَى والغُرَف».

***

3 ـ الاسم الممدود

**أما الممدود القياسي** فهو ما له نظيرٌ مِنَ الصحيح يَجِبُ قبلَ آخرِه ألفٌ[4]، وله أمثلة منها:

1- أن يكون الاسم مصدرًا لـ(أَفْعَلَ)، أو لـ(افْتَعَلَ)، أوله همزة وصل[5]؛ فالأول كـ: أعطى إعطاءً، والثاني نحو: ارْتَأَى ارْتِآءً. قال الجوهري: «ارتأى افتعل، من الرأي والتدبير». والأصل: ارْتَأَيَ ارْتِآيًا، قُلِبَتْ الياءُ في الفعل ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة، واستقصى الأمرَ استقصاءً تتبعه.

فإنَّ نظيرَ ما كان مصدرًا لـ(أَفْعَلَ) من الصحيح: أكرم إكرامًا، ونظيرَ ما كان مصدرًا لفِعْلٍ أوَّلُه همزةُ وصلٍ مِنَ الصَّحيح: اكتسب اكتسابًا، فإنَّه من: افتعل، واستخرج استخراجًا، فإنه من: استفعل.

2- أنْ يكونَ مفردًا لـ(أَفْعِلَة)، سواء كانت الهمزةُ فيه مبدلةً عن واو أو ياء، فالأول نحو: كِساءٍ وأَكْسِيَةٍ، والثاني نحو:رِدَاءٍ وأَرْدِيَة، والأصل: كساو ورداي، قلبت الواو والياء همزة لتطرُّفِهما إثرَ ألفٍ زائدة، فإنَّ نظيرَه من الصحيح: حِمارٌ وأَحْمِرَة، وسِلاحٌ وأَسْلِحَة.

3- أنْ يكونَ مصدرًا لـ(فَعَلَ) دالًّا على صَوْتٍ كـ(الرُّغَاءِ) و(الثُّغاءِ)، والرُّغاءُ: صوتُ ذواتِ الخُفِّ، والثُّغَاءُ، صوتُ الشَّاةِ من الضَّأْنِ والـمَعْزِ، فإنَّ نظيرَه من الصحيح الصُّراخُ.

أودالًّا على داءٍ نحو: (الـمُشَاءِ)، يقال: مَشَى بطنُه مُشَاءً، فإنَّ نظيرَه من الصحيح: الدُّوَار، والزُّكام.

---

([3]) أشار ابن مالك إلى هذا المثال والذي قبله بقوله:

كَـ(فِعَلٍ) و(فُعَلٍ) في جمع ما ... كـ(فِعْلَةٍ) و(فُعْلَةٍ)؛ نحو: الدُّمَى

([4]) أشار ابن مالك إلى هذا النوع بقوله:

وما اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فالمدُّ في نظيرِه حَتْمًا عُرِفْ

([5]) أشار ابن مالك إلى هذا بقوله:

كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الذي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ كَـ(ارْعَوَى) وكـ(ارْتَأَى)

**وأما الممدود السماعي** فهو ما لا نظير له من الصحيح ملتزم فيه زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرِه، ومن الممدود سماعًا: (الفَتَاء) لحداثة السن، و(السَّناء) للشرف، و(الثَّراء) لكثرة المال، و(الحِذاء)للنعل[6].

***

4 ـ قَصْرُ الممدود ومَدُّ المقصور في الضرورة[7]:

**أجمع النُّحاةُ على جواز قصر الممدود للضرورة**،كقوله[8]:

لا بُدَّ مِنْ صَنْعا وَإِنْ طالَ السَّفَرْ... وَإِنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ ودَبِرْ

فقصر (صَنْعَا) للضرورة، وقوله:

فهم مثل الناس الذي يعرفونه ... وأهل الوفا من حادث وقديم

فقصر: الوفا للضرورة، وهو ممدود. وأراد: أنَّ هؤلاء القوم مدحتهم مثل للناس، يعرفونه ويضربون بهم مثلا في كل نوع من أنواع الخير، وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد، وقديم ماض.

ومنع الفراء قصرَ الممدود للضرورة فيما له قياسٌ يوجب مدَّه، نحو: فَعْلَاءِ أفعل؛ لأنَّ(فعلاءَ) تأنيثُ(أَفْعَلَ) لا يكون إلا ممدودًا، فلا يجوز عندَه أنْ يُقْصَرَ للضرورة، ورُدَّ بقولِ الأقيشر:

فَقُلْتُ: لَوْ باكَرْت مَشْمُولَةً ... صَفْرَا كَلَوْنِ الفَرَسِ الأَشْقَرِ

فقصر: صفراء، للضرورة، وهي: فعلاء أنثى: أفعل، فلهذا لم يَعْتَدَّ بخلافه، وحَكَى الإجماعَ على الجواز تبعًا للناظم.

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله:

سَيُغْنِينِي الذي أَغْنَاكَ عَنِّي ... فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ ولا غِنَاءُ

فَمَدَّ (غِنًى) للضرورة مع أنَّه مقصور، وورد في الاختيار كقِراءَةِ طلحةَ بنِ مصرف: ﴿يَكَادُ سَنَاءُ بَرْقِهِ﴾[النور: 43]. ووافقهم ابنُ ولَّاد، وابنُ خَروفٍ.

ومنعه البصريون وقالوا: القراءةُ شاذَّةٌ، وقدَّرُوا (الغِناءَ) في هذا البيت مصدرًا لـ(غانَيْتُ)؛ لأنَّه يقال: غانيت غِنَاءً، كـ(قاتلْتُ قتالا)، لا مصدرًا لـ(غَنِيْتُ غِنًى) كـ(رَضِيْتُ رِضًى)، وهو تَعَسُّفٌ.

***

---

([6]) أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعيين بقوله:

وَالعَادِمُ النَّظِيرِ ذا قَصْرٍ وذا ... مَدٍّ بِنَقْلٍ كَـ(الحِجا) وكـ(الحِذَا)

([7]) أشار ابن مالك إلى هذه المسألة بقوله:

وَقَصْرُ ذِي المدِّ اضْطِرارًا مُجْمَعُ ... عَلَيْهِ، والعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

([8])جواب الشرط في البيت محذوف، أي: لا بد منه، وتحنى: من حنى ظهره إذا احدودب، والعَوْدُ، بفتح العين المهملة وسكون الواو: المسن من الإبل. ودبر، بفتح الدال وكسر الموحدة، من دبر البعير، بالكسر، يدبر دبرة ودبورًا إذا عقر ظهره.